الجزائر: ثلث شركات التأمين توقف نشاطها

الجزائر ـ **حمزة كحال**

دفعت أزمتا النفط وكورونا، بثلث شركات التأمين في الجزائر لغلق أبوابها نهائياً، حيث تضاعفت خسائر القطاع منذ بداية العام الجاري 2020، ما ينذر بمستقبل قاتم لقطاع التأمين، الذي صارع من أجل البقاء خلال السنوات الأخيرة.

وذكر المجلس الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين، في تقرير اطلعت عليه «العربي الجديد» أن «القطاع سجل تراجعاً في قيمة معاملاته بنسبة 25% خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، بما يعادل 20 مليار دينار (100 مليون دولار)».

وأشار إلى أن آلاف الزبائن جمدوا عقود التأمين، بينما لجأ آخرون إلى تقليصها من التأمين الشامل إلى تأمين جزئي، خاصة بالنسبة لأصحاب الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب المركبات، وذلك في أعقاب الخسائر والصعوبات المالية المترتبة على جائحة فيروس كورونا. ولفت إلى أن إجراءات الغلق والحجر الصحي، أدت إلى إشهار عدد من المؤسسات إفلاسها، وقيام أخرى بسحب سجلها التجاري، وتوقيف النشاط مؤقتا، مؤكدا أن عدم تسديد المتعاملين والزبائن لأقساط التأمين أضر بالكثير من شركات التأمين، فضلا عن تأثرها بوقف السفر وغلق الحدود، وتجميد تأشيرة «شنغن»، وتجميد القروض البنكية التي كان التأمين عليها أحد المنتجات التي تطرحها الشركات.

وطالب المجلس الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين، وزارة المالية في خطاب نهاية يونيو/حزيران الماضي، برفع كافة الأعباء الجبائية وشبه الجبائية، خلال العام الجاري، وإعفاء الشركات التي لم تتمكن من تحصيل أموالها لدى الزبائن، من الالتزام بواجباتها أمام الضرائب، خاصة وأنها لم تستطع تحقيق أي مداخيل خلال فترة الحجر الصحي، وفق حسان خليفاتي، رئيس المجلس.

وقال خليفاتي، لـ «العربي الجديد» إن الشركات لا تزال تنتظر رد وزارة المالية، مضيفا أن «الأمر الأكثر إثارة للقلق ليس الانخفاض في رقم الأعمال، ولكن تضخم فقاعة الديون غير المسددة والمشكوك في تحصيلها، والتي لا تزال تكبر ويمكن أن تمثل 50% من حجم التداول للعام الحالي، بالإضافة إلى توقف استيراد السيارات الجديدة وتجميعها محليا، الأمر الذي أثر أيضا في حجم التأمين على السيارات».

وتابع أن «كلما طال تأخرنا في معالجة المشكلات الحالية كلما زادت تكلفة الفاتورة التي تتحملها الشركات».

ووافقت شركات التأمين الناشطة في السوق، على تعويض الجزائريين المؤمّنين عن الخسائر الاقتصادية والمتضررين من فيروس كورونا، بما في ذلك خسائر التشغيل، وكذا إرجاء تسديد أقساط التأمين للشركات الاقتصادية التي تواجه صعوبات مالية خلال فترة الحجر الصحي، عبر إيجاد صيغة جديدة تمكن من ذلك، بعد طرح ملف التأمين على الأزمات الصحية للنقاش، بقصد الذهاب لتقديم ضمانات تغطي الخسائرالناجمة عن أزمات مثل «جائحة كورونا» مستقبلاً، عوض العقود المبرمة حالياً، التي لا تغطي هذا النوع من الأخطار، خاصة وأن أغلب المتعاملين الجزائريين يحبذون العقود البسيطة والأقل تكلفة.

(Getty)

أول معرض تجاري بالصين منذ كورونا

شهدت العاصمة الصينية بكين، انطلاق أول معرض تجاري يحضره الجمهور، منذ بدء تفشي فيروس كورونا الجديد، في ظل ضوابط مكثفة لمكافحة الأمراض، فيما تعهد الرئيس الصيني، شي جين بينغ، خلال افتتاح المعرض، مساء الجمعة، بفتح صناعة الخدمات الصينية على نطاق أوسع أمام المنافسين الأجانب. ويؤكد القادة الصينيون، على تنمية السياحة وتجارة التجزئة والخدمات الأخرى، ضمن حملة لتعزيز النمو الاقتصادي المدفوع بالإنفاق الاستهلاكي بدلا من الصادرات والاستثمار. وكانت الصين، حيث بدأ الوباء في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أول اقتصاد يتعرض للإغلاق، لكنها أعلنت الانتصار على الوباء في مارس/ آذار، حيث أعيد فتح المصانع وأبراج الشركات ومراكز التسوق.

أخبار

أميركا تستهدف أكبر شركة صينية للرقائق

قال مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) إن إدارة الرئيس دونالد ترامب، تدرس ما إذا كانت ستضيف أكبر شركة صينية لتصنيع الرقائق إلى القائمة السوداء التجارية، وذلك في وقت تصعد فيه الولايات المتحدة

حملتها على الشركات الصينية. وقالت متحدثة باسم البنتاغون، وفق وكالة رويترز، أمس، إن الوزارة تعمل مع وكالات أخرى لتحديد ما إذا كانت ستتخذ الخطوة ضد المؤسسة الدولية لتصنيع أشباه الموصلات (إس.إم.أي.سي)، الأمر الذي سيجبر الموردين الأميركيين على السعي للحصول على رخصة خاصة قبل الشحن للشركة.

بوابة إلكترونية للضرائب في قطر

أعلنت الهيئة العامة للضرائب في قطر أنّ 30 سبتمبر/ أيلول الجاري هو آخر موعد لتسجيل الشركات في بوابة «ضريبة» الإلكترونية، وذلك تماشياً مع اللوائح الجديدة، علماً بأنه سيتم إعفاء المكلفين المسجلين من الجزاءات المالية المتعلقة بعدم التسجيل في النظام القديم وعدم إصدار بطاقة ضريبية. وتهدف بوابة «ضريبة» الإلكترونية إلى تقديم أفضل الخدمات وإتاحتها بشكل فعّال وميسّر للعديد من الجهات، إذ تربط بين الهيئة العامة للضرائب والمكلفين وشركائها من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وتقوم بإدارة أنواع الضرائب المختلفة وحسابها ومراجعتها، وفق وكالة الأنباء القطرية «قنا» أمس السبت. وأشارت الوكالة إلى أن بوابة «ضريبة» تساعد المكلفين أيضاً على معرفة الإجراءات الخاصة بمعاملاتهم بشكل إلكتروني، بما يسهم في تحقيق نتائج أفضل بشكل عام للدولة، لافتة إلى أن التسجيل في البوابة سيوفر على المكلفين من الشركات الوقت والجهد للاستفادة من خدمات الهيئة، وأهمها إصدار البطاقة الضريبية وتعيين ممثل المكلف.

إغلاقات تجارية في الكويت

أظهرت بيانات متخصصة أنّ جائحة فيروس كورونا الجديد دفعت نحو 370 من المحال في المجمعات التجارية الشهيرة في الكويت إلى الإغلاق. وأشار التقرير، الذي اطلع عليه «العربي الجديد»، إلى أن هناك موجة خروج كبيرة للمحال والعلامات التجارية الشهيرة والمطاعم من المجمعات التجارية والأسواق بسبب الخسائر الكبيرة التي تكبدتها تلك المحال نتيجة توقف الأنشطة مع الاستمرار في سداد الالتزامات الشهرية. وأضاف أن شهر يونيو/ حزيران الماضي شهد إغلاق 150 متجراً في المجمعات التجارية، كما شهد يوليو/ تموز إغلاق نحو 90 من المحال، إلى جانب إغلاق نحو 130 من المحال والعلامات التجارية الشهيرة في أغسطس/ آب الماضي، بسبب ضعف الإقبال.

البنك الدولي يوقف تمويل سد مثير للجدل في لبنان

أعلن البنك الدولي، أنه أبلغ الحكومة اللبنانية وقف تمويله لمشروع بناء سد بسري، الذي كان يهدف لتوفير مياه الشرب لبيروت وعارضه ناشطون بيئيون ومجموعات مدنية، «لعدم إنجاز» السلطات شروطاً مسبقة للبدء في بنائه. وأُقرّ قرض تمويل هذا المشروع في العام 2014، وكان من المقرر بناء السد في منطقة وادي بسري، على بعد ثلاثين كيلومتراً جنوب العاصمة لتأمين مياه الشرب لنحو 1,6 مليون نسمة في منطقة بيروت الكبرى. وأطلق ناشطون ومزارعون وسكان من المنطقة منذ سنوات حملة ضد المشروع وطالبوا البنك الدولي بإلغائه، لما كان سيترتب عنه من مصادرة عدد كبير من الأراضي الزراعية وقطع آلاف الأشجار والقضاء على تنوع بيولوجي لافت يميز هذه المنطقة، عدا عن أنه سيتم إنشاء السد والبحيرة على فالق زلزاليّ ناشط.

وأعلن البنك الدولي في بيان، أمس السبت، وفق وكالة فرانس برس، أنه أبلغ الحكومة اللبنانية «قراره بإلغاء المبالغ غير المصروفة من مشروع زيادة إمدادات المياه (مشروع سد بسري) نتيجة لعدم إنجاز البنود التي تشكّل شروطاً مسبقة للبدء بأعمال بناء السد».

وأوضح أن «قيمة الجزء المُلغى من القرض تبلغ 244 مليون دولار أميركي، ويدخل الإلغاء حيّز النفاذ فوراً».

وتبلغ كلفة مشروع السد 617 مليون دولار، بينها 474 مليوناً من البنك الدولي. وكان من المفترض أن يصبح ثاني أكبر سدود لبنان على أن تصل قدرة استيعابه إلى 125 مليون متر مكعب ستتجمع في بحيرة تقارب مساحتها 450 هكتاراً (الهكتار يعادل 10 آلاف متر مربع). وفي يونيو/ حزيران الماضي، علّق البنك الدولي المشروع جزئياً، الأمر الذي اعتبره ناشطون انتصاراً لهم. وكان البنك بانتظار رد من الحكومة اللبنانية حول مسائل أثارت «قلقه» واعتبرها شروطاً مسبقة تتضمن الانتهاء «من وضع خطة التعويض الإيكولوجي» كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي للمشروع. وهي تتضمن إعادة التشجير والحد من مخاطر الحرائق، ومن الانتهاء «من وضع ترتيبات التشغيل والصيانة» و«تواجد المقاول في موقع العمل» في الرابع من سبتمبر/ أيلول.

وأوضح بيان المؤسسة الدولية أن الحكومة اللبنانية لم تعالج تلك المسائل على النحو المطلوب، و«اعتبارا من الموعد النهائي المتفق عليه في الرابع من سبتمبر/ أيلول 2020، لم يتلق البنك الدولي أدلة مرضية على أن البنود الثلاثة المطلوبة قد تحقّقت»، لذلك قررت المؤسسة إلغاء المشروع.

(فرانس برس، رويترز)

مال وسياسة

انتخابات الأردن: خسائر كورونا تسيطر على المشهد

تطغى تداعيات جائحة كورونا، بشكل غير مسبوق، على أجواء الانتخابات البرلمانية المقررة في الأردن في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، لتختفي مشاهد الدعاية والفعاليات التي كانت محركا لقطاعات عدة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

خَيّبَت الأجواء المحيطة بالانتخابات البرلمانية المقررة في الأردن في العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، آمال القائمين على العديد من الأنشطة الاقتصادية، في إمكانية تحرك الأعمال، حيث تطغى تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد، بشكل غير مسبوق، على كل ما هو مرتبط بالانتخابات. وتكاد تختفي مشاهد الدعاية والفعاليات التي كانت محركا لقطاعات إنتاجية وتجارية وخدمية في مثل هذه المناسبات، فضلا عن تسبب الصعوبات الاقتصادية وتردي مستويات المعيشة، في خلق حالة من الفتور الشعبي إزاء الحدث، بسبب السخط من البرلمان الذي لم يكن، بحسب البعض، له دور خلال السنوات الأخيرة في تقليص الأعباء التي واجهها المواطنون بسبب الضرائب وزيادات الأسعار.

وانعكست قرارات الهيئة المستقلة للانتخاب، بمنع بعض الفعاليات مثل تقديم الحلويات والوجبة الشعبية في الأردن «المنسف» في الحملات والمقرات الانتخابية بغية حماية المواطنين من وباء كورونا، على عمل المطاعم التي كانت تترقب المناسبة لتنشيط أعمالها.

وقال رائد حمادة، ممثل قطاع المطاعم في غرفة تجارة الأردن لـ«العربي الجديد» إن «قرار منع تقديم الكنافة والمناسف في الحملات والمقرات الانتخابية له آثار سلبية كبيرة على قطاع المطاعم والحلويات الذي ينتظر هذه المناسبة لتعويض جزء من خسائره المتحققة على مدى سنوات، خاصة العام الحالي بسبب جائحة كورونا».

وقدر حمادة خسائر القطاع بعشرات الملايين من الدولارات، إضافة إلى الخسائر غير المباشرة لقطاعات أخرى مثل النقل والخدمات وغيرها، مشيرا إلى أن مثل هذه المناسبات توفر فرص عمل موسمية لعدد كبير من العاطلين عن العمل، وكذلك تشغيل مجالات أخرى مثل محلات تأجير الخيم والكراسي وغيرها. وأضاف: «على الحكومة إعادة النظر في هذا القرار، مع إلزام الشخص المعني بكامل الإجراءات المطلوبة للوقاية الصحية والسلامة العامة، ذلك أن مواسم الانتخابات يرتفع فيها عادة الإنفاق الاستهلاكي، ما يحرك السوق بشكل كبير وينشط الحركة التجارية».

ويقدر حجم الإنفاق على الحملات الانتخابية من قبل المرشحين بأكثر من 150 مليون دولار، تسهم في انتعاش العديد من القطاعات، كالخدمات والمطاعم والحلويات والنقل والخطاطين والإعلانات، إضافة إلى الدعم المالي المباشر لجمعيات تعاونية وخيرية وغيرها لكسب الناخبين.

ومن المتابعة لمجريات التحضير للانتخابات والحملات المبكرة لبعض المرشحين التي رصدتها «العربي الجديد»، يلاحظ غياب الطروحات المنطقية من قبل عدد كبير من المرشحين لكيفية التعاطي مع الشأن الاقتصادي وارتفاع التضخم والارتفاع الكبير المتوقع في نسب الفقر التي يقدرها البنك الدولي بحوالي 27% خلال العام الحالي والبطالة المرجح أن تتجاوز 25%. وما يسوقه غالبية المرشحين، إن لم يكن جميعهم، مجرد شعارات وطروحات عامة ليست بالجديدة من دون أن تكون لديهم مقترحات عملية للحل والخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة. وربما تعكس الأجواء الحالية، حالة عدم اكتراث الكثير من المواطنين بالانتخابات، وفق خبراء، مشيرين إلى أن المواطن لم يعد يثق في مجلس النواب وقدرته على تحسين الوضع الاقتصادي والارتقاء بمستويات المعيشة والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة وتخفيض المديونية التي تجاوزت الناتج المحلي الإجمالي.

> البنك الدولي يتوقع وصول نسبة الفقر إلى 27% خلال العام الحالي

وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد» إن مجالس النواب المتعاقبة أخفقت في المساهمة المطلوبة للتصدي للصعوبات الاقتصادية، التي يعاني منها الأردن منذ سنوات، ولم يعد المواطن يراهن على قدرة النواب على مواجهة قرارات ارتفاع الأسعار وزيادة الضرائب، التي أثقلته بالأعباء المالية، بل كان مجلسه في بعض الأحيان شريكاً في اتخاذ إجراءات من هذا القبيل. وأضاف عايش أنه «لا يذكر لمجلس النواب الحالي، الذي ستنتهي مدته الدستورية في 27 سبتمبر/أيلول الجاري، أنه نجح في ثني الحكومة عن اتخاذ قرارات صعبة مثل زيادة الضرائب والاستجابة إلى ضغوط صندوق النقد الدولي برفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، خاصة الخبز والمحروقات والكهرباء والمياه وغيرها».

وتابع: «الشارع الأردني يرى هيمنة حكومية على مجلس النواب، من خلال تلبية بعض المطالب لغالبية النواب أحيانا، وعقد صفقات لتمرير بعض التشريعات والقرارات، حتى أن بعض القرارات التي يتخذها مجلس النواب لا تنفذ، كعدم الموافقة على اتفاقية شراء الغاز من الاحتلال الإسرائيلي، رغم معارضة النواب وتصويته بكامل أعضائه على إلغاء الاتفاقية وغير ذلك الكثير».

ويعاني الاقتصاد الأردني من تحديات غير مسبوقة نتيجة للظروف المحيطة الناتجة عن إغلاق الحدود مع كل من العراق وسورية لسنوات طويلة، والتداعيات السلبية لأزمة كورونا، والضغوط المحلية على الموازنة.

وانعكست تداعيات كورونا بشكل كبير على معيشة أغلب المواطنين. وكان البنك الدولي قد توقع، في تقرير له في أغسطس/آب الماضي، أن يزيد عدد الفقراء في الأردن خلال العام الحالي جراء تأثيرات الجائحة. وقال البنك إن نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,3 دينار يومياً (1,83 دولار)، وهو خط الفقر المدقع عالمياً، ستزيد خلال العام الحالي عن 27%. كما توقع البنك ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 2,25 دينار يومياً إلى 19%، فيما سيزيد عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 3,9 دنانير يومياً إلى نحو 13,2%.

ووفقاً لتصنيف البنك الدولي، يأتي الأردن من بين 8 اقتصادات نامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تظهر فيها بشكل أكبر معدلات الفقر بين السكان هذا العام نتيجة التأثيرات السلبية لوباء كورونا في الاقتصاد وهي: لبنان والعراق والجزائر وإيران والأردن والمغرب وتونس ومصر.

وتتسع قضايا التعثر المالي لأفراد والشركات في الأردن، حتى باتت المحاكم تعجّ بآلاف القضايا، في ظل تداعيات كورونا، التي نالت من قدرات الكثير من المواطنين على سداد الالتزامات المالية للدائنين والموردين، بينما كان عدد القضايا التي شهدتها المحاكم قبل الجائحة نحو 134 ألف قضية تعثر خلال العام الماضي.

وبحسب أحدث بيانات صادرة عن البنك المركزي، فقد تجاوزت مديونية الأفراد نحو 14,5 مليار دولار، مشيرة إلى ارتفاع قيمة الشيكات المرتجعة (المعادة) في أول سبعة أشهر من العام الحالي لعدم كفاية أو توفر الرصيد بنحو 237 مليون دينار (334,7 مليون دولار)، بزيادة بلغت نسبتها 18% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، لتبلغ إجمالي قيمة تلك الشيكات حوالي 1,58 مليار دولار. وأقر عضو مجلس النواب، موسى هنطش، بعدم قدرة النواب على مواجهة القرارات الحكومية الصعبة، التي تنال من معيشة المواطنين، حيث تم رفع الضرائب وزيادة الأسعار في المجلس الحالي عدة مرات، من دون أن تستجيب الحكومة لمطالب وضغوط النواب.

وقال هنطش لـ«العربي الجديد»: «حتى الموازنة العامة للدولة التي يتوجب مصادقة مجلس النواب وإقراره لها، لا تناقش على الأغلب داخل المجلس ومن قبل اللجان المختصة بالشكل الصحيح، حيث يتم التطرق إلى قضايا عامة تنأى عن جوهر وبنود الموازنة التي يتم إقرارها بما تحويه من فصول، ليكتشف النواب لاحقا أنهم وافقوا على رفع الضرائب وزيادة الأسعار وتخفيض نفقات شبكة الأمان الاجتماعي».

وأضاف أن القانون لا يعطي صلاحيات كافية لمجلس النواب بإجراء التعديلات اللازمة، خاصة ما يتعلق بضبط الإنفاق أو زيادتها أحيانا لضرورات اقتصادية أو اجتماعية، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن تنخفض نسبة المشاركة في الانتخابات المقبلة مقارنة بالسنوات السابقة، في ظل حالة الفتور التي تنتاب الشارع الأردني، وكذلك تسجيل إصابات يومية بفيروس كورونا.

لكن وزير المالية، محمد العسعس، قال في تصريحات صحافية نهاية أغسطس/آب الماضي، إن أثر كورونا على الاقتصاد، كان هائلاً، وذلك لا يعود للإغلاقات وتوقف السياحة فقط، وإنما أسهمت الجائحة في تخفيض القدرة الشرائية للمواطن، مشيراً إلى أن الحكومة لن تلجأ إلى رفع الضرائب خلال هذه الفترة.

كورونا يخيم على مختلف الأنشطة (Getty)

انخفاض مشتريات الأجانب للعقارات

انخفضت مشتريات الأجانب للعقارات في الأردن، خلال الأحدى عشر الأولى من العام الحالي بنسبة 35%، مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، لتبلغ قيمتها حوالي 138 مليون دولار. وقال المدير العام لدائرة الأراضي والمساحة، محمد الصوافين، لـ«العربي الجديد»، إن مبيعات الشقق للأجانب تراجعت بنسبة 28%، بينما هبطت مبيعات الأراضي بنسبة 45%، مشيرا إلى أن المشترين من الجنسية العراقية كانوا الأكثر استحواذاً على العقارات، إذ بلغت مشترياتهم 351 عقاراً، والجنسية السعودية ثانياً بـ 261 عقاراً.

صناعة

المغرب: الجائحة تهوي بصادرات الملابس

تتجه صادرات المغرب من الملابس والمنسوجات، نحو تسجيل انخفاض حاد في العام الحالي، حيث تأثرت بتراجع الطلب الخارجي، بسبب جائحة فيروس كورونا الجديد

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أظهرت بيانات رسمية صادرة عن مكتب الصرف الحكومي في المغرب، تهاوي صادرات المملكة من الملابس والجلود خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، بنسبة 29,5% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وسط مؤشرات على استكمال مسلسل الهبوط الحاد خلال الأشهر المتبقة من هذا العام.

ووصلت قيمة صادرات الملابس والجلود إلى نحو 1,6 مليار دولار بنهاية يوليو/ تموز الماضي، مقابل 2,3 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي 2019.

وكانت صادرات النسيج والجلود، قد بلغت 3,7 مليارات دولار خلال العام الماضي بأكمله، بتراجع محدود بلغت نسبته 2,6% عن العام السابق عليه، وذلك بعد ثلاثة أعوام من الصعود المتوالي.

وتعد الأضرار المتأتية من أوروبا الأكثر تأثيرا، حيث تراجعت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يستحوذ على الجانب الأكبر من طلبيات الملابس المغربية بنحو 42%، مسجلة 665 مليون يورو خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، وفق بيانات صادرة حديثاً عن مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي (يوروستات).

ويعتبر جون فرانسوا ليمانتور، رئيس جمعية «إيفاليونس»، المتخصصة في تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وآسيا والبحر المتوسط، في مجال النسيج والألبسة والجلود، في تقرير حول صادرات النسيج نحو أوروبا، اطلعت عليه «العربي الجديد»، أنه «يجب على المغرب تجاوز الوضع الحالي، كي لا يعلق في مؤخرة تصنيف البلدان المصدرة للملابس إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر السوق الرئيسية للصادرات المغربية من هذه الصناعة». ويقول رشيد الفدائي، الفاعل في قطاع النسيج، إنه يفترض في المغرب بلورة رؤية واضحة من أجل جذب المستثمرين في قطاع النسيج والألبسة، منافسة دول أخرى مثل تركيا وتونس.

وكانت الحكومة عند تقديم مشروع قانون مالية تعديلي في يوليو/تموز الماضي، قد صنفت النسيج والجلود ضمن القطاعات الأكثر تضرراً من جائحة كورونا، حيث توقعت 76% من الشركات في إبريل/نيسان، وسجلت الصادرات تراجعا تراكميا بنسبة 74% في مايو/أيار الماضي. وتوقفت العديد من الشركات المنتجة للألبسة، في سياق الحجر الصحي، وتدابير الطوارئ الصحية، بعدما انخفض الطلب الخارجي، ما دفع العديد من المصانع إلى التوجه نحو إنتاج الكمامات لفائدة السوق المحلية والتصدير.

ويشير مراقبون إلى أن العديد من مقدمي الطلبيات العالميين، يستعدون في السياق الحالي، إلى إعادة ترحيل أنشطتهم نحو بلدانهم أو على الأقل نحو بلدان قريبة جغرافيا، ما يفرض على المغرب تحديات من أجل جذب استثمارات في هذا المجال.

وعبرت الجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة قبل الجائحة، عن المراهنة على مواجهة المنافسة على القرب الجغرافي من أوروبا والسرعة في الاستجابة للعلامات الكبيرة، كما تعول على التخصص الذي يتمتع به المصنعون المغاربة في التعاطي مع جميع أصناف النسيج والألبسة. ويؤكد مهنيون أنه بالإضافة إلى العمل لفائدة علامات عالمية من قبل المهنيين المغاربة، يفترض السعي إلى تكريس منتجات منتهية الصنع تحمل علامة «صنع في المغرب»، ما يمكن أن يعطي للمنتج المحلي قيمة مضافة كبيرة.

مصانع المنسوجات تركز على إنتاج الكمامات (فرانس برس)

غزة

عمال «المياومة» الأكثر تضرراً من حظر التجول

غزة ـ **علاء الحلو**

لا يتمكن الفلسطيني داوود أبو عاصي، من حي المجادلة غربي مدينة غزة، من الذهاب إلى عمله كبائع إكسسوارات في سوق مخيم الشاطئ للاجئين الفلسطينيين نتيجة تواصل حظر التجول، ضمن الإجراءات المتبعة لمواجهة فيروس كورونا في القطاع.

ومنذ اللحظة الأولى للإعلان رسمياً عن اكتشاف إصابات بفيروس كورونا خارج مراكز الحجر الصحي في قطاع غزة، نهاية أغسطس/ آب الماضي، تم إعلان حظر التجول لمدة ثلاثة أيام، تلاها تمديد للحظر وتشديد لإجراءات على أرض الواقع، منعا لتفشي الفيروس واتساع رقعة انتشاره.

وأثر الحظر المفاجئ، بشكل مباشر، على عدة قطاعات، كان أبرزها قطاع العمال، وعمال المياومة الذين يعتمدون على عملهم اليومي لتوفير لقمة عيشهم، ما أحدث إشكالية في إيفائهم بالمستلزمات المعيشية المطلوبة لأسرهم.

ويقول أبو عاصي، الذي يعيل أسرة مكونة من خمسة أفراد، إنه التزم في بيته بعد الإعلان عن حظر التجول، إلا أنه أصبح غير قادر على توفير متطلبات أسرته، إذ كان بالكاد يتمكن من توفيرها خلال عمله قبل الجائحة، نظراً للحالة الاقتصادية العامة التي تعصف في قطاع غزة المحاصر منذ 14 عاماً.

واضطر بعض عمال المياومة (ياجر يومي) إلى إيجاد حلول مؤقتة تعينهم على متطلبات أسرهم حيث افتتح باعة الخضار والفواكه بسطات صغيرة أمام منازلهم لبيع بضائعهم، فيما اضطر بعض السائقين للخروج والعمل خلسة في الشوارع غير الرئيسية لتوفير قوت أطفالهم.

وعن ذلك يقول بائع الخضار والفواكه سالم الكومي، من مخيم الشاطئ للاجئين، إنه لم يتمكن خلال الأيام الأولى من الحظر من توفير متطلبات بيته، ما دفعه إلى بيع بضاعته في بسطة صغيرة أمام منزله.

ويوضح الكومي لـ«العربي الجديد» أنه وإلى جانب أزمته المالية التي نتجت عن الحظر المفاجئ، رغب في بيع بضاعته قبل أن تفسد داخل المخزن بفعل ارتفاع درجات الحرارة، إلى جانب المحاولة في التخفيف من أعباء جيرانه غير القادرين على الحركة في ظل الأزمة.

من جانبها، توضح المتحدثة باسم وزارة التنمية الاجتماعية في غزة، عزيزة الكحلوت، أن عمال المياومة المتضررين من حظر التجول بفعل الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا من ضمن الفئات المستهدفة لدى الوزارة في تقديم المساعدات.

وتوضح الكحلوت لـ«العربي الجديد» أن الوزارة تحصل على كشوفات يومية من كافة المناطق في قطاع غزة عن طريق لجان الأحياء بهدف الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من العمال المتضررين، مضيفة أن الإجراءات الرسمية لخدمة هذه الفئة مقتصرة في الفترة الحالية على المساعدات الطارئة، وأن الوزارة ستعمل على خدمتهم جميعاً وفق ما هو متوفر.

من ناحيته، يشير الخبير الاقتصادي، عمر شعبان، إلى ضرورة العودة التدريجية للحياة الطبيعية بشكل سريع لتقليص حجم خسائر الإغلاق، إذ إن المعركة مع فيروس كورونا طويلة، و«يجب استدعاء عناصر القوة و تراكمها».

ويشدد شعبان في حديث مع «العربي الجديد» على ضرورة الموازنة بين الصحة والاقتصاد وهما مترابطان بشكل كبير، ويرى أنه من الضروري فرض الإغلاق الكامل لعدة أيام بهدف حصر الوباء، إلا أنّ استمرار الإغلاق سيتسبب بتداعيات سلبية كبيرة على كافة النواحي، وأهمها، شلل الأنشطة الاقتصادية وارتفاع نسب البطالة والفقر، وزيادة معدلات العنف الأسري والمجتمعي، ما يضعف قدرة المجتمع على المواجهة.

ويقول إنه من الضروري خلق حالة من «التعايش الملتزم» مع كورونا مثل دول العالم مع الالتزام بإجراءات الوقاية والسلامة، مثل لبس الكمامة الواقية في أماكن العمل، والمواصلات العامة، والشوارع، إلى جانب توفير مواد التعقيم، والحفاظ على مسافة كافية.

ويشهد قطاع غزة ارتفاعاً مستمراً في معدلات البطالة، حيث تصل النسبة في صفوف الشباب في القطاع إلى 68%، وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، في حين يعتمد أكثر من 80% من السكان على المساعدات الإغاثية المقدمة من الجهات الدولية والمانحة.

وتزداد حالات التعثر المالي في القطاع، بينما كانت الجهات القضائية قد استقبلت قبل ظهور جائحة كورونا 44 ألف قضية متعلقة بذمم مالية خلال العام الماضي 2019، مقابل 39 ألف قضية في 2018.

بروفايل

عُرف الاقتصادي الاميركي، ديفيد غرايبر، بعدائه الشديد لفكرة الاستدانة، لتأتي مفارقة وفاته في الثاني من سبتمبر/ ايلول الجاري، في الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة من وصول ديونها إلى اعلى مستوياتها على الاطلاق

ديفيد غرايبر

نيويورك ـ **شريف عثمان**

كان من الوجوه البارزة في حركة « احتلوا وول ستريت» عام 2011، ويؤكد العديدون أن مساهمته كانت حاسمة في نحت «نحن الـ 99%»، الذي كان الشعار الأبرز الذي رفعته تلك الحركة، التي نهضت ضد جشع عالم المال وتأثير الشركات العملاقة في السياسة الأميركية. عرف الاقتصادي الأميركي، ديفيد غرايبر، بعدائه الشديد لفكرة الاستدانة والديون، لتأتي مفارقة وفاته في الثاني من سبتمبر/أيلول الجاري، في الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة من وصول ديونها إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، متجاوزة إجمالي الناتج المحلي الأميركي للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، واتساع الفجوة كذلك بين الأثرياء والفقراء.

ويوم رحيل غرايبر، اعلن مكتب الموازنة التابع للكونغرس توقعه تجاوز عجز الموازنة الأميركية خلال السنة المالية الحالية، التي تنقضي بنهاية الشهر الجاري، 3,3 تريليونات دولار لأول مرة في تاريخه، بعد أن تضاعف إنفاق الحكومة الفيدرالية لإنقاذ اقتصاد البلاد المنهار بفعل أزمة فيروس وجنونة في إيطاليا، واحتجاجات المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في فيلادلفيا ونيويورك، والمنتدى الاقتصادي العالمي في نيويورك عام 2002، كذلك الاحتجاجات على الرسوم الدراسية في لندن في 2011.

وفي أعقاب انتهاء الأزمة المالية العالمية، كان غرايبر عضواً رئيسياً في مجموعة صغيرة من النشطاء الذين خططوا بهدوء، ثم نفذوا بكل قوة، احتلال حديقة زوكوتي بارك في حي مانهاتن الشهير بنيويورك، الذي كان نواة لما تطور بعد ذلك ليكون حركة عالمية لها ملايين المؤيدين في كافة أنحاء العالم، وعرفت باسم «احتلوا وول ستريت».

لم يكن غرايبر قائداً للحركة واسعة الانتشار التي كانت تقوم بالأساس على رفض وجود قائد أو زعيم، ولا كان يوماً متحدثاً باسمها أو أشهر من شارك فيها، إلا أنه كان أحد أهم الأصوات وأكثرها تأثيراً.

قبل وجودها، ومؤكداً أن النظام الذي كان سائداً كان يقوم على البيع والشراء لسنوات طويلة، قبل ظهور العملات المعدنية أو الورقية. استعرض غرايبر في كتابه المثير للتأمل تاريخ الديون مع المجتمعات المختلفة، من شعوب غرب أفريقيا والسومر القديمة إلى أيرلندا في العصور الوسطى والدولة المعاصرة في الولايات المتحدة، ليكشف تناقض نظرة الشعوب للديون، حيث يراها البعض التزاماً، بينما يعتبرها آخرون خطيئة، وتتعامل معها بعض الدول على أنها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، بينما تكون في كثير من الأحيان أداة للقمع.

وعلى أكثر من 500 صفحة من صفحات الكتاب، حاول غرايبر البحث عن إجابة لسؤال هام شغله أكثر سنوات حياته، وهو لماذا اعتقد الكثير من البشر على مدار التاريخ أن سداد الديون أمر أخلاقي، بينما كانوا يعدون أولئك الذين يتكسبون عيشهم من إقراض المال من الأشرار.

وشارك غرايبر في تكوين العديد من الحركات الاحتجاجية حول العالم، حيث كان له وجود قوي في العديد من المظاهرات اليسارية الكبرى خلال العقدين الماضيين، في مدينتي كيبيك الكندية وجنوة في إيطاليا، واحتجاجات المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في فيلادلفيا ونيويورك، والمنتدى الاقتصادي العالمي في نيويورك عام 2002، كذلك الاحتجاجات على الرسوم الدراسية في لندن في 2011.

وفي أعقاب انتهاء الأزمة المالية العالمية، كان غرايبر عضواً رئيسياً في مجموعة صغيرة من النشطاء الذين خططوا بهدوء، ثم نفذوا بكل قوة، احتلال حديقة زوكوتي بارك في حي مانهاتن الشهير بنيويورك، الذي كان نواة لما تطور بعد ذلك ليكون حركة عالمية لها ملايين المؤيدين في كافة أنحاء العالم، وعرفت باسم «احتلوا وول ستريت».

لم يكن غرايبر قائداً للحركة واسعة الانتشار التي كانت تقوم بالأساس على رفض وجود قائد أو زعيم، ولا كان يوماً متحدثاً باسمها أو أشهر من شارك فيها، إلا أنه كان أحد أهم الأصوات وأكثرها تأثيراً.

أخبار

24,6 مليار دولار للتجارة الإيرانية

أعلنت وزارة الصناعة والتعدين والتجارة الإيرانية، أن قيمة التجارة الخارجية لإيران خلال الخمسة أشهر الماضية، بلغت 24,6 مليار دولار، منها 10,9 مليارات دولار للصادرات. ونقلت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «ارنا» أمس السبت عن الوزارة قولها، إن حجم التجارة الخارجية خلال الفترة المذكورة وصل إلى 52 مليون طن، منها 38 مليون طن صادرات و13,8 مليون طن واردات. والوجهات الخمس للصادرات الإيرانية غير النفطية خلال هذه الفترة، هي الصين بـ 566 مليون دولار، العراق بـ 441 مليون دولار، الإمارات بـ 338 مليون دولار، أفغانستان 158 مليون دولار، وتركيا 108 ملايين دولار. أما المصادر الخمسة للواردات الإيرانية خلال هذه الفترة، فقد كانت الصين بمبلغ 746 مليون دولار، الإمارات 707 ملايين دولار، تركيا 297 مليون دولار، الهند 184 مليون دولار، وألمانيا بمبلغ 125 مليون دولار.

السيطرة على حريق نفطي قبالة سريلانكا

قال خفر السواحل الهندي والبحرية السريلانكية، وفق وكالة فرانس برس، أمس، إنه تم قطر ناقلة النفط التي ترفع علم بنما، بعدما تمت السيطرة على حريق اندلع على متنها، مثيرا مخاوف من حدوث بقعة نفطية واسعة في المحيط الهندي. وأشار خفر السواحل الهندي إلى نقل السفينة، التي يبلغ طولها 330 مترا والمحملة بـ 270 ألف طن من النفط و1700 طن من الديزل، إلى نقطة تبعد 60 كيلومترا عن سواحل سريلانكا، مؤكدا أنه «لم يسجل أي تسرب نفطي». من جهتها قالت البحرية السريلانكية إنه لم يرصد أي تصدع في السفينة على الرغم من شق يبلغ طوله مترين في جسمها فوق خط التعويم. ونشرت 16 سفينة في المجموع متخصصة بمكافحة الحرائق وأربع طائرات، مساء الجمعة، لإخماد الحريق. وكان خفر السواحل الهندي أعلن مساء الجمعة أنه بعد يومين من «جهود شاقة لمكافحة النيران»، تمت «السيطرة» على ألسنة اللهب على متن السفينة «نيو دايموند».

تشكيل جديد لإدارة مصرف الإمارات للتنمية

ذكرت وكالة أنباء الإمارات الرسمية «وام»، أمس السبت، أن مجلس الوزراء أصدر قراراً بإعادة تشكيل مجلس إدارة مصرف الإمارات

للتنمية، برئاسة سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة. ويشغل الجابر أيضا منصب الرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك). وتواجه الإمارات صعوبات اقتصادية في ظل أزمة مزدوجة ناجمة عن تراجع عائدات النفط وخسائر جائحة فيروس كورونا التي أضرت بمختلف الأنشطة لاسيما السياحة والعقارات.

ارتفاع بورصة مسقط للأسبوع الثالث

ارتفع المؤشر الرئيسي لسوق مسقط للأوراق المالية (البورصة) الأسبوع الماضي بنحو 9 نقاط، ليغلق عند مستوى 3746 نقطة، مواصلا صعوده للأسبوع الثالث على التوالي، مستفيدا من زيادة إقبال المستثمرين على الشراء. واستفادت السوق من الارتفاعات التي شهدتها أسهم البنوك والشركات الاستثمارية، ليرتفع مؤشر القطاع المالي 15 نقطة، فيما سجلت المؤشرات القطاعية الثلاثة الأخرى تراجعا، حيث هبط مؤشر قطاع الصناعة نحو 10 نقاط والخدمات نقطتين والسوق الشرعي نقطة واحدة.